مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أطراف غير مرئية مؤثرة في المعادلة السياسية السنية

جمعة الصالحي

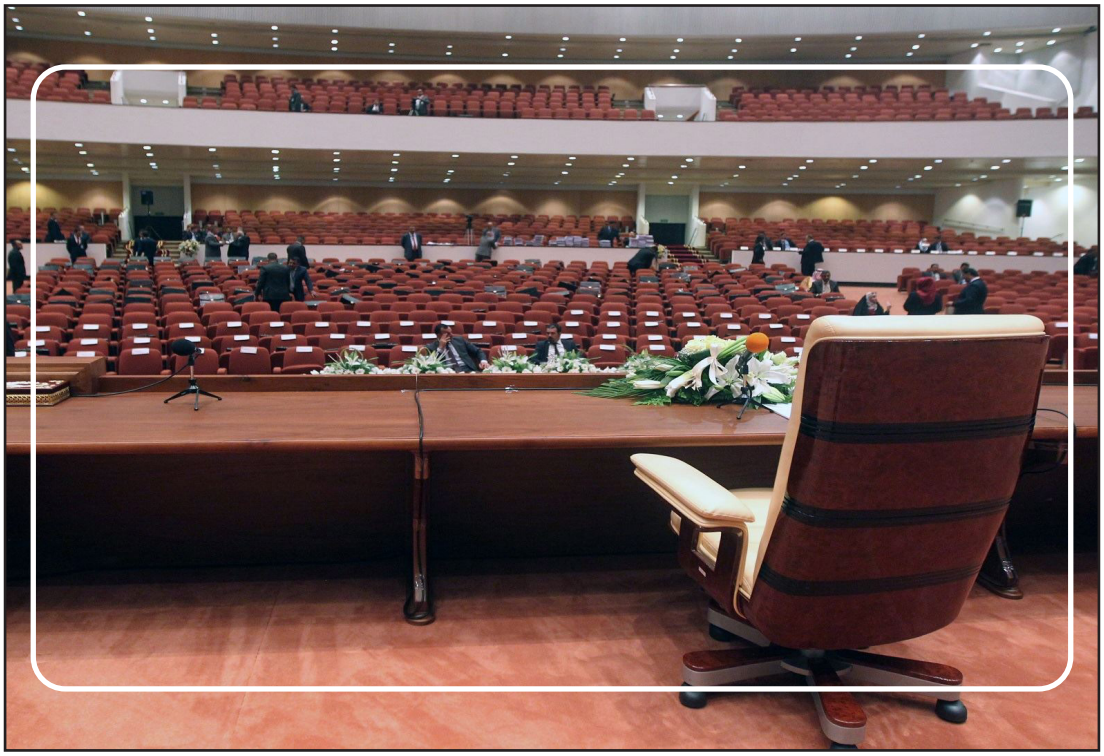

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أطراف غير مرئية مؤثرة في المعادلة السياسية السنية

جمعة الصالحي*

مدخل

يعد المشهد السياسي السني من أكثر المشاهد غموضاً، بسبب كثرة تقلباته وتكرار مفاجآته. ويعزو مراقبون ذلك إلى أسباب عديدة، من بينها دخول أغلب الأحزاب السنية الحياة السياسية حديثاً، وعدم تمرس كثير من قياداتها وأعضائها السياسة كما هو الحال مع الأحزاب الشيعية والكردية، بينما يرى آخرون أن عدم وجود أحزاب سنية تاريخية —باستثناء الحزب الإسلامي– حول ساحة هذه الأحزاب إلى بيئة خصبة للتقلبات.

وفي الوقت الذي تتجه فيه الأنظار إلى الأحزاب السنية وزعاماتها لحسم مستقبل المحافظات الشمالية والغربية بعد ظهور نتائج انتخابات مجالس المحافظات، ظهرت أزمة سياسية جديدة في الساحة السنية بعد إخفاق القوى الممثلة لهذه المحافظات في تمرير أحد مرشحيها لرئاسة مجلس النواب خلفاً لمحمد الحلبوسي، الذي فقد منصبه على خلفية قرار المحكمة الاتحادية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي.

الجدل السياسي المتصاعد في المناطق السنية دفع للاعتقاد بوجود مؤثرات غير مرئية في الساحة السنية تتحكم أو تؤثر في التفاهمات بين أحزاب هذه المناطق، وتقف القوى الشيعية في مقدمة هذه الأطراف، بالإضافة إلى العوامل الخارجية، والفواعل المحلية، فضلاً عن مخرجات الصراع على الزعامة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القصد بـ «المؤثرات غير المرئية» لا يعني أنها لا تُرى بالعين المجردة، بل المقصود أنها تتضمن أي متغيرات خارج حسابات أوزان ومقاعد القوى السنية الرئيسية، والتي يمكن أن تؤثر في المشهد السياسي للمحافظات الشمالية والغربية.

* باحث.

قضايا ساخنة في المعادلة السنية

كان الصراع على مجالس المحافظات يمثل القضية الأبرز في المناطق السنية، حتى جاءت جلسة اختيار رئيس جديد لمجلس النواب في الثالث عشر من كانون الثاني (فبراير 2024 لتكون هي الحدث الأبرز بسبب سخونتها وتسببها في زيادة حدة الصراعات السياسية في هذه المناطق.

1-رئاسة مجلس النواب

لم يعد الحصول على رئاسة مجلس النواب مجرد حدث عابر ينتهي باتفاق القوى السياسية المؤثرة على مرشح واحد تتفاهم عليه القوى السنية، بعد أن أصبح للآخرين رأي بالمرشحين لهذا المنصب المهم، وقد يصل الرأي إلى مستوى الرفض كما حدث في ليلة انتخاب بديل للحلبوسي التي لم ينل فيها أي من المرشحين ثقة مجلس النواب مع اختلاف أسباب إخفاق كل منهم.

إن الواقع السياسي الجديد في قضية اختيار أو انتخاب رئيس البرلمان الذي فرض نفسه بعد الجلسة يفهم على أكثر من جانب:

أ-البعض يرى في هذا السياق بداية للخروج عن حالة التوافق السائدة منذ عام 2005 التي كرست لحسم المواقع والمناصب المهمة من خلال صفقة أو اتفاق أو تفاهم بين كبار القادة السياسيين، فالأمر اليوم يبدو مختلفاً بعد أن ظهور الكتل البرلمانية الكبيرة منقسمة، وكل منها يدعم مرشحاً محدداً، مما تسبب بإرباك نتج عنه عدم حسم رئاسة البرلمان، مما يعني بشكل أو بآخر فشل التوافق في تحقيق رغبة أحزاب وقوى سياسية متنفذة.

ب- رأي آخر يعتقد أن التوافق كان موجوداً بالفعل، وكاد أن يوصل أحد المرشحين أن يصل إلى النصاب القانوني في يوم جلسة انتخاب بديل للحلبوسي، غير أن المواقف المسبقة التي تتخذها بعض الأطراف من حزب هذا المرشح ورئيسه هي التي عرقلت عملية الانتخاب.

ج- رأي ثالث يشير إلى أن التوافق لم يعد مقتصراً على التفاهمات التي تنعقد بين قيادات المكونات العراقية الرئيسية، بل إن التوافق يجب أن يكون حاضراً أيضاً داخل هذه المكونات. وبالتالي، فإن غياب هذا الحالة التوافقية داخل المشهد السني على مرشح واحد كانت سبباً مباشراً على تشتيت الأصوات وعدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة لحسم رئاسة مجلس النواب من الجولة الأولى.

2-تشكيل الحكومات المحلية

يعتقد كثيرون أن تشكيل الحكومات المحلية في المحافظات الشمالية والغربية أو أغلب هذه المحافظات سيكون سهلاً، خصوصاً في تلك التي لا يوجد فيها كثير من التنوع المكوناتي، إلا أن الواقع يشير إلى أن الأمر ليس كذلك، وأن هنالك عقبات ستواجه الأحزاب الفائزة في هذه المحافظات.

محافظة الأنبار، على سبيل المثال، التي يتصدر فيها تحالف «تقدم» بستة مقاعد بحاجة إلى جولات مكثفة من المفاوضات لحسم المناصب المحلية، لأن التحالف الفائز في حال حصل على منصب المحافظ سيواجه صعوبة في الطرف الذي سيمنح منصب رئيس مجلس المحافظة؛ بسبب وجود ثلاث تحالفات متقاربة من حيث عدد المقاعد وهي تحالف «الأنبار هويتنا» وتحالف «قمم» اللذين يمتلكان تفاهمات سابقة للانتخابات مع تقدم، وكذلك حزب السيادة الذي يصعب على تقدم التفريط به، بسبب حاجته للتحالف أو التفاهم معه في بغداد وديالى ونينوى، وربما صلاح الدين.

المهمة الأصعب التي ستواجه القوى السنية ستكون في بغداد، التي لا يمكن لهذه القوى أن تمثل رقماً صعباً فيها إلا من خلال تحالفها جميعاً، لتكون الكتلة الثانية في مجلس المحافظة بعد قوى الإطار، التي أظهرت النتائج أنها حققت أغلبية مريحة مهدت الطريق لحصولها على منصب المحافظ، وصعبت المهمة على الآخرين بمختلف مسمياتهم.

ويبدو الأمر في ديالى أقل صعوبة من بغداد، ففي حال اتفقت القوى السنية جميعها فإنها ستشكل الأغلبية في المجلس الجديد، مما يمكنها من الحصول على منصب المحافظ. إلا أن المواقف السياسية السابقة، خصوصاً بين تقدم وبعض الأطراف السنية الأخرى، تشير إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق يضم الجميع، ومما يصعب التوصل إلى اتفاق من هذا النوع هو التراجع الكبير في حجم الثقة بين بعض أحزاب المناطق السنية.

وأبرز ما يسجل على محافظتي نينوى وصلاح الدين هو التراجع الواضح لتحالف «تقدم» لصالح تحالف «نينوى لأهلها» في نينوى، وتحالف «الجماهير» في صلاح الدين، مما يعني أن التفاهمات يمكن أن تمضي دون التعويل على موقف الأحزاب التي تمتلك تأثيراً في محافظات أخرى.

أطراف **مؤثرة في الساحة السنية**

أدى عمق الأزمة التي تضرب المشهد السياسي السني إلى كشف الستار عن الأطراف المؤثرة في الساحة السنية، على الرغم من كونها لا تمثل أحزاباً رئيسية ممثلة لهذه الساحة التي تعاني من تفكك واضح يفوق أي وقت سبق.

1-الطرف الشيعي

كان الحديث عن تأثير الفاعل الشيعي في المعادلة السنية لا يعدو كونه تكهنات حتى الجلسة الأخيرة لمجلس النواب التي لم تنجح فيها القوى السنية في تمرير أي من مرشحيها إلى رئاسة البرلمان بسبب وجود خلافات شيعية-شيعية بشأنهم.

إن انقسام أصوات نواب القوى المنضوية ضمن الإطار التنسيقي بين المرشحين السنة الثلاثة يشير بوضوح إلى أن المشهد لا يرسم في غرف الأحزاب التي تقول إنها ممثلة للمحافظات الشمالية والغربية وحدها، بل لا بد من الحصول على تأييد واضح من قبل الكتلة الأكبر في مجلس النواب «نواب قوى الإطار التنسيقي» قبل المضي في أي ترشيح مصيري كاختيار رئيس جديد للبرلمان بعد أكثر من شهرين على الجدل خروج الذي تبع خروج رئيس مجلس النواب الأسبق من السلطة التشريعية على خلفية قرار قضائي.

وإذا كان المتخصصون والمراقبون والمعنيون يتفقون على أن التأثير الشيعي في اختيار مناصب السنة المهمة، ومنها رئيس البرلمان كان موجوداً، إلا أن الأمر اليوم اختلف، والرسالة التي أوصلتها جلسة مجلس النواب الأخيرة واضحة ومفادها: أن لا مرشح لرئاسة البرلمان سيمر دون وجود توافق مسبق بشأنه، وأن سياسة «لي الأذرع» لا يمكن أن تجدي نفعاً، لأنها لا يمكن أن تكسر إرادة أغلبية النواب.

2- المؤثر الخارجي

جاء انعقاد الجلسة التي كانت مخصصة لانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب بعد أيام على حديث عن قيام سياسيين بارزين بزيارات إلى دول إقليمية، بهدف استعادة نفوذ سابق أو الحصول على مكاسب جديدة، مما يعني أن المؤثر الخارجي لم يكن غائباً عن محاولات إعادة صياغة المعادلة السنية، سواء كان في البرلمان أو مجالس المحافظات الجديدة.

وبغض النظر عن دقة هذه الأنباء، فإن مجرد تداولها يشير إلى أن الفاعل الخارجي مؤثر في التفاهمات السنية–السنية، لا سيما وأننا سبق أن شاهدنا زعماء سنة بارزين زاروا دولاً مجاورة قبل الانتخابات بفترة وجيزة، وهو أمر فسره مراقبون على أنه محاولة للحصول على دعم خارجي.

ولم تخف بعض الأطراف الخارجية رغبتها بالتدخل في مخرجات بعض المحافظات التي يمثل السنة جزءاً مهماً من معادلتها. ففي كركوك مثلاً، تحاول تركيا إبداء رأيها في الأطراف التي يجب أن تتولى المناصب المهمة، على الرغم من تصدر الاتحاد الوطني الكردستاني لنتائج انتخابات مجلس المحافظة على حساب القوى السنية، إذ تحدث وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عن أحقية التركمان بمنصب محافظ كركوك مستبقاً التفاهمات السياسية التي يفترض أن تشهدها المحافظة، والتي سيكون الكرد والسنة والتركمان جزءاً منها، ويعد هذا التصريح تدخلاً واضحاً في شأن عراقي داخلي[1].

3- الفواعل المحلية

لعبت الأدوات المحلية دوراً مهماً في ترجيح كفة بعض التحالفات السياسية في المحافظات السنية، وهو ما سيؤثر بالنتيجة على طبيعة الحوارات بين القوى الفائزة لاختيار المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات. وكان لرمزية بعض الشخصيات أثراً واضحاً في توجيه بوصلة الناخبين كما حدث في محافظة نينوى بعد التصويت لقائمة يتصدرها ابن المحافظ السابق، وكذلك الحال في محافظ صلاح الدين التي تصدرت النتائج فيها قائمة الجماهير بزعامة أحمد عبد الله الجبوري أبو مازن، كما أن قائمة تحالف تقدم تصدرت النتائج في الأنبار بسبب تأثير رئيسها، كما أن زعامات محلية وشيوخ عشائر وأقارب لمسؤولين ونواب تمكنوا من الفوز مستفيدين في قدرتهم على التأثير في بيئتهم المحلية بالمحافظات والمناطق السنية.

ويعد العامل القيمي غير المرئي هو الذي دفع إلى ذكر الفواعل المحلية ضمن المؤثرات في المعادلة السنية، حيث تتغير نتائج هذا العامل مع تتغير القائمين على السلطة في المحافظات السنية. التي تعد أكثر مناطق العراق استهلاكاً للقيادات السياسية كون أهمية زعاماتها السياسية مرتبطة بشكل وثيق بوجودهم في السلطة، أي أن فرص الفوز تتصاعد مع وجود المنصب، وتتراجع كلما فقد الأشخاص المناصب ومواقع التأثير.

1. خورشيد دلي، تركيا تشهر قنبلة كركوك، كانون الثاني 2024، على الرابط: https://npasyria.com/178237

4- مفاجآت الصراع على الزعامة

من المتوقع أن تبقى الساحة السياسية السنية محتدمة ما دامت هناك فرص متقاربة للحصول على الزعامة، وقد يمثل ذلك مدخلاً لتفسير تبدل القيادات السنية ما بين 4 و 6 سنوات.

ويمكن اعتبار الفترة الحالية من أشد حالات المخاض التي ينتظر أن تشهد ولادة قيادات جديدة، وتعد جلسة التصويت على رئيس جديد لمجلس النواب خير دليل على ذلك.

ووفقاً لتحليل المعطيات، فإن هذه الجلسة مثلت خير دليل على وجود أطراف غير مرئية تؤثر في المعادلة السنية، بدليل تراجع مرشح كان الحديث يدور حول فوزه، وعدم قدرة مرشح آخر حصل على أكثر الأصوات على اعتلاء منصة رئاسة البرلمان، فضلاً عن وجود مرشح ثالث يمتلك حظوظ الفوز أو الخسارة.

وبعد هذه الجلسة ستكثف بعض الأطراف السنية جهودها لملء الفراغ الذي خلفه تراجع أطراف أخرى في مناطق شمال وغربي البلاد بالاستفادة من الأطراف أو الفواعل المؤثرة في المشهد السني.

الخاتمة

إن التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في العراق عموماً والساحة السنية تحديداً يعد من القضايا الصعبة، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى أقرب الاحتمالات وفقاً للأوضاع الحالية التي تمر بها هذه الساحة.

الاحتمال الأول: العودة إلى التوافق الداخلي للتفاهم على مرشح واحد لرئاسة مجلس النواب على أن يكون هذا المرشح مقنعاً لقوى الإطار التنسيقي، صاحب الكلمة الفصل في أي جلسة تنعقد للتصويت على رئيس مجلس النواب الجديد.

الاحتمال الثاني: الدفع باتجاه إبقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، حتى يحين موعد الانتخابات التشريعية عام 2025، للحيلولة دون وصول رئيس برلمان يمكن أن يوظف الانتخابات المقبلة لصالحه بالاستفادة من منصبه.

الاحتمال الثالث: استمرار الانقسام الحالي والإصرار على انعقاد جلسة لانتخاب رئيس

برلمان جديد، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الطرف الرابح هو الذي سيتمكن من كسب ود أكبر عدد من أحزاب أو نواب الإطار.

وقد يكون الاحتمال الثالث هو الأقرب للتحقق في ظل وجود خلافات عميقة بين القوى السنية، مما يصعب تحقيق الاحتمال الأول، وكذلك استحقاقات دستورية وتشريعية قد تحول دون تحقق الاحتمال الثاني.